الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –

المحاضرة السادسة لمادة القانون الجمركي موجّهة لطلبة الماستر مالية و تجارة دوليّة

عنوان المحاضرة : الجزاءات الجمركية في الجزائر

1. تعريف الجزاءات الجمركية وأهميتها:

الجزاءات الجمركية هي العقوبات التي تُفرض على الأفراد أو الجهات التي ترتكب مخالفات أو جرائم ضد قوانين وتنظيمات الجمارك. تشمل هذه الجزاءات طيفًا واسعًا من العقوبات، بدءًا من الغرامات المالية ومصادرة السلع محل المخالفة، وصولاً إلى عقوبات أشد كالحبس في حالات التهريب أو الغش الخطيرة) .تهدف هذه الجزاءات إلى **ردع المخالفين** وضمان الالتزام بالقوانين الجمركية، مما يحمي **الاقتصاد الوطني والأمن العام** . فقد أكدت المديرية العامة للجمارك أن مهام الجمارك تصبّ في حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها بالتنسيق مع أجهزة الأمن ومن هنا تتضح **أهمية الجزاءات الجمركية** كأداة لضمان تحصيل حقوق الخزينة من الرسوم والضرائب، ومنع التهريب الذي قد يضر بالصناعة المحلية أو يمس بالصحة والأمن (مثل تهريب المخدرات أو الأسلحة). باختصار، تشكل الجزاءات الجمركية ركنًا أساسياً في الحفاظ على سيادة الدولة الاقتصادية وأمن حدودها. على سبيل المثال، يُلزم القانون الجزائري المخالفين بدفع غرامات قد تعادل ضعف قيمة البضائع المهربة أو المصادرة وأحياناً تصل العقوبة إلى السجن لعدة سنوات في الجرائم الجمركية، مما يبرز جديّة الردع الذي توفره هذه الجزاءات.

2. الأطر القانونية والتشريعية للجزاءات الجمركية في الجزائر:

تستند الجزاءات الجمركية في الجزائر إلى إطار قانوني متين يتمثل أساساً في **قانون الجمارك** .صدر قانون الجمارك الجزائري بموجب القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، وتم تعديله وتحديثه عدة مرات لمواكبة التطورات، أهمها القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 .هذا القانون المعدِّل أدخل تعديلات جوهرية على منظومة الجزاءات، حيث حدد التصنيف الجديد للمخالفات والجرائم الجمركية والعقوبات المترتبة عليها. وتنص المادة 318 من قانون الجمارك على تصنيف المخالفات الجمركية إلى درجات (أولى وثانية وثالثة) مع تحديد العقوبات لكل منها، كما نظّم القانون فئة **الجنح الجمركية** الأشد خطورة وقد أعطى المشرّع للإدارة الجمركية صلاحيات واسعة في معاينة المخالفات وتحرير المحاضر وتطبيق الغرامات الفورية في بعض الحالات، وإحالة القضايا إلى القضاء في الحالات الجسيمة. بالإضافة إلى قانون الجمارك، هناك قوانين خاصة

ذات صلة؛ على سبيل المثال **قانون الصرف وحركة رؤوس الأموال** (القانون 96-22 لسنة 1996 المعدل بالأمر 10-03 لعام 2010) الذي يجرّم تهريب العملات الأجنبية عبر الحدود ويقرّر له عقوبات صارمة تشمل مصادرة الأموال المهربة وغرامة لا تقل عن ضعف المبلغ المهرب والحبس من سنتين إلى سبع سنوات كما تُستكمل المنظومة القانونية بقرارات وزارية ومناشير تنفيذية توضح إجراءات تطبيق الجزاءات (مثل تحديد لجان المصالحة الجمركية، وآليات بيع المحجوزات بالمزاد العلني، وغيرها). تاريخياً، شهد التشريع الجمركي الجزائري تطويرات **مستمرة** لمواكبة المستجدات: فمن تشديد العقوبات على بعض الجرائم (كتهريب المخدرات أو المواد المدعمة) إلى إدراج جرائم مستحدثة مثل التلاعب بالأنظمة المعلوماتية للجمارك. وبشكل عام، يوفر الإطار القانوني الحالي أساسًا **تشريعيًا حديثًا وشاملاً** لضبط المخالفات عبر الحدود ومعاقبة مرتكبيها بما يتماشى مع التزامات الجزائر الدولية في هذا المجال.

3. تصنيف الجزاءات الجمركية وفق التشريعات الجزائرية:

يُميّز القانون الجزائري بين نوعين رئيسيين من المخالفات الجمركية :**المخالفات (Contraventions) و الجنح (Délits)**، وذلك بحسب خطورة الفعل المرتكب. ويندرج تحت كل فئة تصنيفات فرعية تحدد طبيعة العقوبة المقررة:

- **المخالفات الجمركية:**

تُعرّف المخالفة الجمركية بأنها كل **انتهاك لأحكام القوانين والأنظمة** التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها، **ولا يعاقب عليها القانون بعقوبة أشد** ضمن فئة الجنح وقد قسّم المشرّع المخالفات إلى ثلاث درجات تصاعدية:

- ***الدرجة الأولى*** **:**تشمل المخالفات البسيطة أو الشكلية التي لا ينجم عنها تهرب كبير من الرسوم. ومن أمثلتها عدم الدقة أو السهو في البيانات المصرّح بها في الوثائق الجمركية، أو التأخر القصير (أقل من 3 أشهر) في تنفيذ بعض الالتزامات الإجرائية ،**عقوبتها** غرامة ثابتة قدرها 25 ألف دينار جزائري في أغلب الحالات ، وقد تصادر البضائع في بعض المخالفات. على سبيل المثال، عدم إيداع التصريح المفصّل ضمن الأجل القانوني يُغرَّم عنه بمبلغ 50 ألف دينار عن كل شهر تأخير.
- ***الدرجة الثانية*** :تتعلق بالمخالفات التي تؤدي إلى **التهرب من دفع الرسوم والضرائب** أو الانتقاص من حقوق الخزينة) ،دون أن ترقى إلى مستوى جريمة أشد. أبرز أمثلتها تقديم تصريح مزيف حول نوع البضاعة أو منشأها أو قيمتها بهدف تقليل الرسوم، أو التأخر الطويل (أكثر

من 3 أشهر) في تنفيذ الالتزامات مع بقاء رسوم غير مدفوعة، **عقوبتها** أشد من الدرجة الأولى، حيث تُفرض غرامة تعادل ضعف قيمة الحقوق والرسوم المتهرب منها على الأقل (ولا تقل عن 25 ألف دج، وإذا كانت البضائع محل الغش خاضعة لرسوم مرتفعة، قد تصل الغرامة إلى 2.5 ضعف الرسوم المتهرب منها،كذلك يمكن مصادرة البضائع موضوع المخالفة في هذه الدرجة حمايةً للحق العام.

- ***الدرجة الثالثة*** :تشمل المخالفات الصغيرة نسبيًا أو الخاصة بظروف معينة، **عندما لا ينص القانون على عقوبة أشد لها** ومن أمثلتها المخالفات المكتشفة أثناء التفتيش البريدي للطرود غير التجارية، أو التصريحات الكاذبة من المسافرين بشأن بعض البضائع المسموح بها ضمن حدود معينة تتميز هذه الفئة بأن عقوبتها الرئيسية هي **مصادرة البضائع** محل المخالفة دون فرض غرامات مالية كبيرة، إذ يفترض أن تكون هذه البضائع ذات قيمة محدودة أو مستثناة مع ملاحظة أنه يُستثنى من هذه الفئة أي مخالفة تتعلق بتهريب محظورات خطيرة مثل الأسلحة والمخدرات، فهذه تُعامل كجرائم أشد)

- **الجنح الجمركية (الدرجة الأولى والدرجة الثانية):**

الجنحة الجمركية هي **جريمة أكثر خطورة** تتضمن قصد الاحتيال أو التهريب الواضح، ولذلك يعاقب عليها القانون بشدة أكبر تصل إلى الحبس قسم المشرّع الجنح الجمركية إلى درجتين أيضاً:

- ***جنحة من الدرجة الأولى*** :تضم الأفعال التي تمثل **احتيالاً خطيراً على الرقابة الجمركية** ولكنها ليست الأخطر على الإطلاق. من أبرزها: قيام المستورد أو المصرّح *بإنقاص أو استبدال* البضائع الموضوعة تحت الرقابة الجمركية (كإخراج سلع من المخازن الجمركية خلسة أو تبديلها بأخرى أقل قيمة ،عدم تقديم البضائع لدى الجمارك عند الطلب (مثلاً تهريب بعضها قبل التفتيش ،مخالفة أحكام المادة 21/فقرة 3 من قانون الجمارك (التي تمنع استيراد وتصدير بضائع معينة إلا بترخيص شخصي غير قابل للتحويل، تحويل البضائع عن مقصدها المحدد في إطار نظام جمركي مميز (كبيع سلع معفاة من الرسوم بدل استخدامها للغرض المصرّح الادلاء بتصريحات كاذبة من قبل المسافرين حول بضائع ذات قيمة أو طبيعة غير مسموحة لهم بإدخالها ،أو محاولة ترقيم سيارات أجنبية وبيعها محلياً دون جمركتها **عقوبتها** وفق القانون تشمل ثلاث جوانب :**مصادرة** البضائع محل الغش وأي بضائع استخدمت لإخفائها، و**غرامة** مالية تساوي قيمة البضائع المصادرة، و**الحبس لمدة تتراوح بين شهرين و6 أشهر** ، هذه العقوبة تعكس خطورة الجنحة؛ فالمهرب هنا يُفقد البضاعة تماماً ويُلزَم بدفع ما

يعادل قيمتها للدولة، بالإضافة إلى سجنه عقاباً وردعاً له ولغيره. يجدر بالذكر أنه في بعض جنح الدرجة الأولى ذات الخطورة البالغة قد يصل الحبس إلى سنتين خاصة إذا تعلقت بمواد خطرة كتهريب أسلحة أو ما شابه.

- ***جنحة من الدرجة الثانية*** :وهي أشدّ **وأخطر الجرائم الجمركية**، وتشمل أعمال التهريب المنظّم أو الاحتيال التقني المتقدم. من أمثلتها وفق المادة 325 مكرر من قانون الجمارك: أي **تلاعب إلكتروني** بأنظمة ومعطيات الجمارك بغرض التهرب من الرسوم أو الحصول على امتيازات غير مشروعة كاختراق نظام الجمركة أو تزوير البيانات إلكترونياً، واستيراد أو تصدير بضائع ممنوعة قطعياً وفق المادة 21 فقرة 1 (مثل تهريب المخدرات أو الأسلحة والعثور على بضائع محظورة غير مصرح بها ضمن وسائط النقل (سفن أو طائرات) في النطاق الجمركي،وتقديم فواتير أو شهادات ووثائق مزورة أو غير صحيحة لدعم تصريحات جمركية كاذبة وكذلك تزوير الأختام الرسمية أو استعمال التصريحات المزيفة للحصول على تراخيص استيراد/تصدير خاصة بطريقة احتيالية **عقوبة هذه الجنح** مشددة جداً، فهي تشمل: مصادرة كامل البضائع محل الجريمة والبضائع التي استُخدمت لإخفاء الغش، وفرض غرامة مالية تساوي **ضعف قيمة** البضائع المصادرة، والحبس من **6أشهر إلى 2 سنتين** .وإذا كانت البضائع المهربة من الأنواع المحظورة الخطيرة (المذكورة في المادة 21/فقرة 1)، يجيز القانون حتى **مصادرة بضائع أخرى** تعود لنفس المخالف كانت مصرحاً بها ولم تُسحب بعد من الجمارك ، في تصعيد إضافي للردع.

ملاحظة : بالإضافة إلى العقوبات الأساسية أعلاه، ينص قانون الجمارك على تدابير مكمّلة مثل **مسؤولية المتضامنين** (كشركاء التهريب أو المنتفعين من الغش) حيث يعاقَب المساهمون بنفس عقوبة الفاعل الأصلي وإمكانية منع المخالف من بعض الامتيازات (مثلاً سحب رخصة وكيل عبور جمركي عند إساءة استخدامها. كما يجيز القانون للمحاكم الحكم **بغرامات تهديدية** إضافية (astreintes) عن كل يوم تأخير في تقديم وثائق مطلوبة لضمان تعاون المخالف مع التحقيق. هذا التصنيف التفصيلي للجزاءات يُمكّن السلطات من **تطبيق مبدأ التناسب**؛ فالعقوبة تتلاءم مع جسامة المخالفة، حيث لا يُحبس إلا مهرب أو مرتكب غش جسيم، بينما تُكتفى بالغرامات والمصادرة في الحالات الأقل خطورة. وقد ورد مثال صريح في القانون يعاقِب حتى من يشتري أو يحوز سلعاً مهربة بكمية تتجاوز الاستعمال الشخصي بعقوبة مخالفة من الدرجة الثالثة) ،مما يوضح شمول العقوبات لكل حلقات سلسلة التهريب.

4. تأثير الجزاءات الجمركية على الاقتصاد والتجارة:

للجزاءات الجمركية **تأثيرات عميقة** على الاقتصاد الوطني وحركة التجارة، تتوزع بين آثار إيجابية مستهدفة وأخرى قد تكون موضع جدل أو انتقاد:

- **حماية الإيرادات والخزينة العمومية** :تسهم الغرامات والمصادرات في رفد الخزينة بإيرادات إضافية وتعويض ما فات من رسوم. تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تحصيلات الجمارك (بما فيها الرسوم والغرامات) تجاوزت 1.240 مليار دينار خلال سنة 2023، مقابل 1.148 مليار دج في 2022 – أي بارتفاع حوالي 8.2٪) هذه الموارد تدعم الموازنة العامة وتسهم في تمويل الخدمات العامة. كما أن تطبيق العقوبات بصرامة يردع التهرب الجمركي، مما يؤدي تلقائياً إلى زيادة الامتثال ودفع الرسوم المستحقة على الواردات والصادرات في آجالها. على سبيل المثال، أسفرت عمليات **الرقابة اللاحقة** التي تقوم بها الجمارك (أي تدقيق المعاملات بعد الإفراج عن البضائع) عن استرجاع أكثر من **51مليار سنتيم** جزائري كانت تشكل حقوقاً جمركية أو غرامات مستحقة في إحدى قضايا استيراد السيارات ، مما يظهر أهمية المتابعة والعقاب في تأمين حقوق الدولة المالية.

- **حماية الصناعة الوطنية وتنظيم التجارة** :تعمل الجزاءات كأداة لحماية الأسواق المحلية من منافسة السلع المهربة أو المغشوشة. فبضبط عمليات التهريب عبر الحدود، تتمكن الدولة من **حماية المنتجين المحليين** من إغراق السوق بسلع أجنبية غير شرعية (لا تدفع رسوماً أو لا تلبي المعايير)، وهذا يشجع الاستثمار والإنتاج المحلي. كذلك تمنع العقوبات تهريب المواد المدعّمة محلياً (كالوقود والطحين) إلى الخارج، مما يحافظ على توفرها بأسعار مدعومة داخل البلاد. فعلى سبيل المثال، في فترة أسبوع واحد من أكتوبر 2024، ضبطت الجمارك 59.175 طنًا من الدقيق والسميد و21,960 لترًا من الوقود كانت موجهة للتهريب عبر الحدود؛ هذه الكميات الكبيرة من السلع المدعومة كان تسريبها سيؤثر سلباً على الأمن الغذائي والطاقة في الداخل ويكبّد الخزينة خسائر كبيرة، لذا فإن مصادرتها ومعاقبة مهربيها يحمي الاقتصاد الوطني مباشرة. أضف إلى ذلك أن ضبط تهريب السلع المقلدة أو غير المطابقة (كالأدوية غير المرخصة أو المستحضرات التجميلية المهربة) يحمي المستهلك والصناعة المحلية الملتزمة بالمعايير.

- **تحسين ميزان التجارة ومكافحة السوق الموازية** :عندما تفرض الدولة عقوبات رادعة على الاستيراد غير المشروع، يتراجع تدفق السلع بطريقة غير نظامية ويبرز جزء أكبر من التجارة ضمن القنوات الرسمية. هذا يؤدي إلى تسجيل أدق للواردات والصادرات في إحصاءات التجارة الخارجية، وبالتالي تحسين شفافية الميزان التجاري. كذلك، مصادرة البضائع المهربة وبيعها بالمزاد العلني – عند الإمكان

– يعيد ضخ تلك السلع في السوق الرسمي بشكل مراقب. كما أن ردع التهريب يقلّل من حجم **السوق الموازية** (الاقتصاد غير الرسمي)، إذ أن كثيراً من أنشطة التجارة الموازية تعتمد على التهريب للتهرب من الرسوم أو القيود.

- **الآثار الردعية على المدى الطويل** :خلقت الجزاءات الجمركية في الجزائر جوًا عامًا يدفع المتعاملين التجاريين إلى **تصحيح سلوكهم** وتفادي المخالفات قدر الإمكان. فمع معرفة المستوردين والمصدرين بأن أي محاولة غش أو تهرب قد تكلف غرامات باهظة وربما خسارة البضاعة وحتى الملاحقة الجزائية، أصبح الالتزام خياراً أقل كلفة من المخاطرة. وقد كثّفت الجمارك الجزائرية في الأعوام الأخيرة عمليات التفتيش خصوصاً في الموانئ والمطارات، مما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد وضبطيات السلع غير المصرح بها (كالإلكترونيات والأدوية والكحول والسجائر خارج الأطر القانونية) هذا التشديد، إلى جانب العقوبات، يحمل رسالة واضحة للمخالفين المحتملين ويعدل الكفة لصالح الملتزمين بالقانون.

مع ذلك، **لا تخلو الجزاءات الجمركية من تأثيرات جانبية محتملة** على الحركة التجارية والاقتصادية ينبغي مراعاتها:

- من جهة، قد يرى بعض المتعاملين أن التشدد الكبير في العقوبات الجمركية يضيف **تكلفة ومخاطرة** على أنشطة الاستيراد والتصدير الشرعية. فعلى سبيل المثال، فرض رسوم جمركية مرتفعة جداً على الطرود البريدية الشخصية أثار استياء فئات من المواطنين، إذ تجاوزت الرسوم في بعض الحالات قيمة السلعة نفسها، مما **يعرقل التجارة الإلكترونية** والتسوق من الخارج) هذا الإجراء، وإن كان يستند لرؤية حمائية، إلا أنه أدى إلى تراجع نشاط شركات نقل الطرود الدولية بسبب عزوف الناس عن الشراء عندما يدركون أنهم سيدفعون رسومًا تقارب سعر السلعة) هكذا أمثلة تبين أن **الموازنة مطلوبة** بين الردع الجمركي وتشجيع انسياب التجارة في آن واحد.

- من جهة أخرى، يؤكد بعض الخبراء أن اعتماد سياسات حمائية مشددة (سواء عبر الرسوم العالية أو عقوبات المنع) قد يؤدي إلى **ارتفاع الأسعار محلياً (التضخم)** نتيجة شح بعض المنتجات التي قد يتباطأ استيرادها .(ففي عام 2018 مثلاً، قررت السلطات استبدال حظر استيراد بعض السلع بفرض رسوم جمركية إضافية بين 30% و200%، لحماية الإنتاج المحلي وتقليل نزيف العملة .ورغم نجاح ذلك نسبياً في خفض الواردات، حذر اقتصاديون من أن الرسوم العالية سترفع أسعار تلك السلع تلقائياً على المستهلك .بالتالي، فإن **شدة الجزاء الجمركي** إن زادت عن حد معين قد تنعكس كعبء على المستهلكين والشركات الشرعية عبر غلاء الأسعار أو تأخر الإمدادات.

- يُضاف إلى ذلك **إطالة زمن التخليص الجمركي** أحياناً بفعل التدقيقات المكثفة خوفاً من المخالفات. فقد اشتكى مستثمرون أجانب من أن تعقيدات الإجراءات الجمركية في الجزائر والرقابة الصارمة أحياناً تؤدي إلى تأخير الإفراج عن السلع في الموانئ والمطارات، مما يرفع تكلفة التخزين والنقل ويعرقل عملياتهم وبينما تهدف الجمارك من وراء ذلك لكشف أي مخالفة، تسعى بالمقابل إلى تحسين إجراءاتها لتفادي إضرار التجارة المشروعة. وفي هذا الصدد تعمل الإدارة على التحول الرقمي لتسريع الإجراءات مع الحفاظ على الرقابة (كما سنناقش في المحور التالي.

باختصار، **للجزاءات الجمركية تأثير وقائي أساسي للاقتصاد** يتمثل في ضمان المنافسة العادلة وحماية الإيرادات والأمن، لكنها تتطلب إدارة ذكية لتفادي أي انعكاسات سلبية كبيرة على نشاط التجارة والأسعار. ومن المهم تقييم السياسات دورياً لتحقيق **التوازن** بين الضبط والتيسير في آن واحد.

5. آليات تطبيق الجزاءات الجمركية ودور الإدارة الجمركية:

تلعب الإدارة العامة للجمارك الجزائرية دورًا محوريًا في تنفيذ الجزاءات الجمركية على أرض الواقع. ويشمل ذلك عدة جوانب إجرائية ومؤسسية تضمن فاعلية تطبيق القانون وعدالة الإجراءات:

- **سلطات الضبط والمعاينة** :يمتلك أعوان الجمارك صلاحيات قانونية واسعة لمراقبة حركة البضائع والمسافرين عبر الحدود والمعابر الجمركية. فهم مخوّلون بتفتيش الأمتعة وحمولات السفن والطائرات والمركبات، ومعاينة الوثائق والتصاريح، وحتى تفتيش الأشخاص عند الاشتباه وفق الضوابط. وعند اكتشاف أي مخالفة، يُحرر أعوان الجمارك محضر ضبط **رسمياً** يثبت الوقائع (محضر حجز)، ويكون لهذا المحضر قوة الإثبات القانونية. فإذا كانت المخالفة من النوع البسيط (مخالفة جمركية)، يجوز للإدارة الجمركية نفسها **فرض الغرامة الإدارية المقررة مباشرة** على المخالف دون إحالة فورية إلى القضاء. .وهذا ما يحدث عادة في مخالفات الدرجة الأولى، حيث تعتبر **عقوبة إدارية** تصدرها الجمارك (مثل تغريم المستورد 25 ألف دج بسبب تصريح ناقص) أما في الحالات الأكبر أو عند عدم امتثال المخالف للدفع، فتحال المحاضر إلى الجهات القضائية المختصة (المحاكم) لتحريك الدعوى العمومية بشأن الجنح الجمركية. وجدير بالذكر أن القانون حدد *الولاية القضائية* في الجرائم الجمركية بأنها للمحكمة الذي وقعت ضمنه المخالفة أو تم فيه الحجز) ضماناً لسهولة المتابعة.

- **آلية المصالحة (الصلح الجمركي)** :من الملامح البارزة في تطبيق الجزاءات بالجزائر اعتماد نظام **التسوية الصلحية** بين الجمارك والمخالف في بعض القضايا. فقد استحدثت بموجب مرسوم تنفيذي

عام 2019 لجانٌ خاصة بالصلح الجمركي داخل إدارة الجمارك، مهمتها دراسة طلبات الصلح المقدمة من الأشخاص الملاحقين عن مخالفات أو جنح جمركية) .

- **الصلح الجمركي** هو اتفاق ودي بين الإدارة والمخالف، يقضي بدفع هذا الأخير لمبالغ معينة (غرامات وتسويات) والتنازل عن بضائع محددة (أو دفع قيمتها) مقابل تنازل الإدارة عن المضي في الملاحقة القضائية) ويهدف الصلح إلى إنهاء النزاع بسرعة وتحقيق مصلحة الخزينة من دون إطالة التقاضي. ومن أمثلة ذلك، أنه يجوز للإدارة الإفراج عن البضائع المحجوزة وإعادتها للمخالف مقابل دفع قيمتها في السوق المحلي كبديل عن المصادرة .يقدم المخالف طلباً كتابياً للاستفادة من الصلح وتبت لجان مكوّنة من كوادر الجمارك في إمكانية منحه. وإذا تم الاتفاق النهائي وإقرار المسؤول المختص له، يُغلق ملف المخالفة وتُوقَف الملاحقات) هذه الآلية مفيدة للإدارة لتحصيل الغرامات بسرعة وضمان امتثال المخالف مستقبلاً، وهي مفيدة أيضاً للمخالف لتخفيف العقوبة وتجنب سجل إجرامي. وقد أكدت الجمارك الجزائرية على تنظيم عمل لجان الصلح وتحديد مسؤوليها (المدير العام، المديرون الجهويون...إلخ) وصلاحياتهم في منح تخفيضات جزئية من العقوبات ضمن حدود معينة

- **التنسيق الأمني وضبط الحدود** :إن دور الإدارة الجمركية لا يُمارس بمعزل؛ فنجاح تطبيق الجزاءات رهين **التنسيق الوثيق** مع الأجهزة الأمنية الأخرى. في إطار مكافحة التهريب مثلاً، تعمل فرق الجمارك على الحدود البرية والبحرية والجوية جنباً إلى جنب مع حرس الحدود والشرطة والدرك وغيرها ، في عمليات مشتركة أو تبادل معلومات آنية. وقد أثبت هذا التكامل فعاليته، إذ تُضبط بشكل دوري كميات كبيرة من الممنوعات (مخدرات، عملات، بضائع مهربة) بفضل **العمل الميداني المشترك** ويتجلى دور الجمارك هنا في تقديم الخبرة الفنية (كالكشف عن التهريب في الشاحنات أو تحليل بيانات الشحن) بينما توفر الأجهزة الأخرى الدعم الأمني والملاحقة القانونية. ويمتد التنسيق أيضاً إلى **السلطات القضائية** بعد ضبط المخالفات، لضمان إحالة الملفات بصفة مستعجلة وتتبع مسارات القضايا أمام المحاكم حتى إصدار الأحكام وإنفاذها (كتحصيل الغرامات أو تنفيذ الحبس).

- **المتابعة والتحصيل وتنفيذ العقوبات** :بعد صدور قرارات العقوبة (سواء من الإدارة مباشرة أو عبر أحكام قضائية)، تتولى مصالح الجمارك متابعة تنفيذ تلك العقوبات. فمثلًا، تُدرج مبالغ الغرامات ضمن الحسابات المستحقة على المخالف، وإذا لم يبادر بالدفع طوعًا تبدأ إجراءات التحصيل الجبري عبر مصالح الخزينة العمومية أو الحجز على ممتلكاته وفق القانون. أما السلع المصادَرة، فتقوم الجمارك بجردها وتخزينها ثم **بيعها في المزاد العلني** إذا كانت مما يُسمح بتداوله، وذلك تحت إشراف لجان مختصة لضمان الشفافية وتحقيق العائد المناسب. في حين تُتلف السلع المحظورة أو الضارة

(مثل المخدرات والأغذية الفاسدة) بحضور لجان رسمية. كذلك تتابع إدارة الجمارك تنفيذ الأحكام بالسجن بالتنسيق مع وزارة العدل بحق المدانين في الجنح الخطيرة، لضمان عدم الإفلات من العقوبة. وتعتبر هذه الخطوة الأخيرة – أي **تأكيد تنفيذ الجزاء فعلياً** –أساسية لترسيخ هيبة الردع الذي يشكله القانون.

- **التحديث والرقمنة دعماً للتنفيذ** :وعيًا منها بأن التطبيق الفعال للجزاءات يحتاج لإجراءات سلسة وموثوقة، تعمل الإدارة الجمركية على **تحديث أساليب عملها** باستمرار. ومؤخرًا، تم إطلاق نظام معلوماتي جمركي جديد يتيح معالجة التصاريح ومعاملات الجمركة إلكترونياً) هذا النظام يسهم في كشف المخالفات بشكل آني عبر **التدقيق الإلكتروني** للمعلومات، ويقلل تدخل العامل البشري بما يحد من الأخطاء أو محاولات الغش. كما يسمح بالربط بين مختلف المكاتب الجمركية وتبادل البيانات آنياً، مما يساعد على تعقب أي محاولة تهرب عبر منافذ متعددة. ومن ميزات الرقمنة أيضاً أنها تضفي **شفافية** على الإجراءات أمام المتعاملين الاقتصاديين، فيعرف المستورد مثلاً وضعية بضاعته وما إن كانت محل نزاع أو غرامة عبر بوابة إلكترونية) أضف إلى ذلك تدريب أعوان الجمارك على **استخدام أجهزة الكشف الحديثة** (كالسكانرات للأمتعة والحاويات، وأجهزة فحص المستندات المزورة) مما رفع كفاءة الضبط وخفض الزمن المستغرق في التفتيش. إن هذه التحسينات التقنية والتنظيمية تعزز **دور الإدارة الجمركية** في فرض الجزاءات؛ فكلما كانت أدواتها أكثر تطوراً، تمكنت من **رصد المخالفات بدقة أكبر** وإنجاز المحاضر بشكل محكم، وبالتالي ضمان عدم إفلات أي مخالف مستحق للعقاب.

باختصار، تضطلع الإدارة الجمركية الجزائرية بمسؤولية كبرى في إنفاذ القوانين الجمركية عبر منظومة تشمل الكشف المبكر عن المخالفات، وتطبيق الإجراءات القانونية السليمة، وإتاحة فرصة الصلح حين يكون مناسباً، والتنسيق مع الجهات المعنية، وأخيراً التأكد من **تحقيق الردع الفعلي** بتنفيذ العقوبات. وقد أثمرت جهود الجمارك في السنوات الأخيرة عن ضبطيات مهمة وحماية فعالة للاقتصاد، ما كان لها أن تنجح دون هذه الآليات المؤسسية والتنظيمية المدعومة بإرادة صارمة لتطبيق القانون.

6. التحديات والانتقادات الموجهة للسياسات الجمركية الجزائرية:

رغم الإنجازات التي حققتها الإدارة الجمركية في الجزائر على صعيد ضبط المخالفات وتطبيق الجزاءات، إلا أن هناك **جملة من التحديات والانتقادات** التي أثيرت حيال السياسات الجمركية تستحق الوقوف عندها لضمان فعالية المنظومة وتحسينها:

- **التوازن بين الحماية والتيسير** :ينتقد بعض الفاعلين الاقتصاديين ما يعتبرونه **ميلًا مفرطًا للحماية** في السياسات الجمركية الجزائرية. إذ يرون أن التركيز على ردع الاستيراد عبر الرسوم المرتفعة والعقوبات المشددة قد أضر بانسيابية التجارة الشرعية. فعلى سبيل المثال، تجربة حظر استيراد مئات المنتجات سنة 2018 لم تحقق أهدافها بالكامل – حيث تواصل دخول العديد من تلك السلع بطرق ملتوية رغم المنع) مما دفع بالحكومة إلى التخلي عن الحظر وتعويضه برفع الرسوم الجمركية .(وقد انتقد بعض الخبراء هذه المقاربة، داعين إلى **إصلاحات هيكلية** لدعم الإنتاج المحلي بدل الاعتماد فقط على الجزاءات الجمركية لكبح الواردات) الرسالة هنا أن السياسات الجمركية ينبغي أن تكون جزءًا من رؤية اقتصادية أوسع، بحيث تترافق التدابير الردعية مع تحسين تنافسية المنتجات الوطنية جذرياً.

- **شكاوى المتعاملين من الإجراءات** :اشتكت مؤسسات محلية وأجنبية من **البيروقراطية الجمركية** أحياناً وطول إجراءات التخليص. إذ يستغرق الإفراج عن السلع المستوردة وقتاً أطول مقارنة ببعض الدول، ما اعتُبر عائقاً أمام جذب الاستثمار. كما أن **عدم استقرار القواعد** أحياناً أربك المستوردين؛ ففرض قيود أو رسوم جديدة بشكل مفاجئ دون فترة انتقالية – كما حصل مع رسوم الطرود البريدية مطلع 2022 – عرّض شركات لشكاوى الزبائن وتسبب في خسائر .(هذه الانتقادات تشير إلى حاجة الجمارك لمواصلة جهود **تبسيط الإجراءات والشفافية** .وقد خطت الإدارة بالفعل خطوات في هذا الاتجاه عبر رقمنة العمليات الجمركية وتبسيط التعريفات الإجرائية، إلا أن التواصل المسبق مع المتعاملين قبل إقرار تغييرات كبرى يظل أمراً مطلوباً لتفادي الصدمات.

- **ظاهرة التهريب المستمرة** :بالرغم من صرامة العقوبات، يبقى **التهريب عبر بعض الحدود** ظاهرة مستمرة تغذّيها فروقات الأسعار مع الدول المجاورة وطول الشريط الحدودي وصعوبة مراقبته بالكامل. فالجزائر لديها حدود برية شاسعة تتجاوز 6 آلاف كم مع دول عدة، مما يجعل الإحكام التام عليها تحدياً لوجستياً. تظهر التقارير الدورية ضبط محاولات تهريب وقود نحو تونس والمغرب، أو تمرير بضائع مدعمة ومواد غذائية نحو دول الساحل. ورغم الجهود البطولية لأعوان الجمارك والأمن – والتي أسفرت عن مئات القضايا سنوياً – إلا أن المهربين يبتكرون أساليب جديدة. هذا الوضع دفع البعض للمطالبة بانتهاج **مقاربة شمولية** :فلا يكفي التشدد الأمني وحده، بل يجب تجفيف منابع التهريب عبر تقليص فجوات الأسعار مع دول الجوار والتعاون الإقليمي لضبط الأسواق الحدودية. أي أن **السياسة الجمركية وحدها ليست حلاً كاملاً** لمعضلة التهريب المعقّدة التي لها أبعاد اجتماعية واقتصادية.

- **اتهامات بالفساد والمحسوبية** :تواجه الجمارك الجزائرية كسواها من الإدارات تحدي **الحفاظ على النزاهة والشفافية** باستمرار. فبين حين وآخر تظهر ادعاءات عن تواطؤ أفراد قلائل في تسهيل تمرير

بضائع مقابل رشى، أو إساءة استخدام بعض الصلاحيات. وقد شهدت الجزائر محاكمات في قضايا فساد كبرى تعلقت بالجمركة المزيّفة لسيارات مستوردة وغيره) غير أن الجهات الوصية أبدت حزمًا في هذا الملف، حيث تم تعزيز التفتيش الداخلي على أعوان الجمارك، وأُقرّت إجراءات تدوير للمناصب الحساسة دورياً لتفادي أي شبكات مصالح، كما استُخدمت وسائل تقنية (كاميرات، تتبع إلكتروني للمعاملات) للحد من التدخل البشري المباشر. ويتعين على الإدارة الجمركية **مواصلة ترسيخ ثقافة الشفافية** ومحاسبة أي تجاوز داخلي، لأن أي ثغرة في هذا الجانب تقوض جهود الردع وتسيء لسمعة السياسات الجمركية ككل. الجدير بالذكر أن الجزائر فازت عام 2023 بجائزة أفضل صورة جمركية عالمياً من منظمة الجمارك الدولية، وكانت الصورة بعنوان "على جميع الجبهات" تجسّد تفاني رجال الجمارك في حماية الاقتصاد ومكافحة الجريمة بكل تضحية وإخلاص .هذا التكريم الدولي يعكس الوجه الإيجابي للجمارك الجزائرية، لكنه يضع أيضاً تحدياً بالمحافظة على هذا المستوى من **المهنية والنزاهة**.

- **التكيف مع المتطلبات الدولية :**تُنتقد السياسات الجمركية أحياناً بأنها بحاجة إلى **مزيد من الانفتاح والتحديث** وفق المعايير العالمية لتيسير التجارة. فمع سعي الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاقيات تسهيل التجارة، سيُطلب تبسيط أكبر في الإجراءات الجمركية وتخفيف القيود غير الجمركية. وقد بدأت الجمارك فعلياً برامج إصلاح بدعم من منظمة الجمارك العالمية لتحديث التشريع والإجراءات بما يتلاءم مع اتفاقية كيوتو المعدلة وغيرها. والتحدي هنا هو **إحداث هذا التحديث دون التفريط في الرقابة** .لذا تظهر الاستراتيجية المعلنة للجمارك عزمها على *مواصلة مراجعة التشريعات وتكييفها مع متطلبات السياق الوطني والدولي*، لاسيما فيما يخص **رقمنة العمليات وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات** .هذا الاتجاه الإصلاحي إذا نُفّذ بجدية، فسيعالج كثيراً من الانتقادات الحالية عبر الانتقال إلى إدارة مخاطرة علمية (تركيز التفتيش على الشحنات عالية الخطورة وتبسيط مرور المنخفضة الخطورة)، وهو ما يقلل التأخيرات ويحافظ في نفس الوقت على فعالية الجزاءات ضد المخالفين الحقيقيين.

في الختام، يمكن القول إن الجزاءات الجمركية في الجزائر شكلت سيفاً ذو حدين: حدٌّ حمى الاقتصاد وأمن المجتمع عبر ردع التهريب والغش، وحدٌّ استلزم عناية حثيثة لئلا يجرح مناخ الاستثمار والتجارة المشروعة. وقد برهنت الإدارة الجمركية الجزائرية أنها على وعي بهذه الموازنة الدقيقة، فسعت إلى تحديث أدواتها واستحداث آليات مرنة كالمصالحة، مع عدم التسامح مع الجرائم الخطيرة. التحديات قائمة بلا شك – من تهريب عبر حدود مترامية، إلى انتظارات المتعاملين في تسهيل أكبر – لكن الاستجابة لها تكون **بتطوير مستمر للسياسات** وضبط

تنفيذها بمهنية وعدالة. بذلك يمكن للجمارك أن تحقق أهدافها الحمائية والتنموية معاً، عبر منظومة جزائية فعالة تحظى برضى وثقة المجتمع وكافة الشركاء في الداخل والخارج. والخلاصة أن **الجزاءات الجمركية ركن ضروري لضبط التجارة**، لكنها تظل ناجحة بقدر ما تُحاط بسياسات اقتصادية وإدارية متكاملة تضمن عدالة تطبيقها وتحقيق المصلحة العامة.

د عبد الحق لفيلف

المركز الجامعي – ميلة